نونبر 2023

Policy Brief

قرار مجلس الأمن 2703: استعادة القرار نفسه والبداية من جديد

محمد لوليشكي

PB - 45/23

يأتي اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2703 في 27 أكتوبر (2023) بشأن قضية الصحراء المغربية في سياق إقليمي يتسم باستمرار التوتر بين المغرب والجزائر ومواصلة البوليزاريو لانتهاكاتها لوقف إطلاق النار التي سجلت تصعيداً غير مسبوق، في ليلة 29-28 أكتوبر، باستهداف مدينة السمارة، مما أدى إلى وقوع ضحايا. كما يندرج اتخاذ هذا القرار الجديد في بيئة دولية منهمكة في الأحداث المأساوية في قطاع غزة التي طغت على الحرب في أوكرانيا. وقد حدا هذا السياق المزدوج بالمجلس إلى تمديد القرار نفسه، على الرغم من محاولات الوفدين الروسي والموزامبيقي إدخال تعديلات لإزالة الإشارة إلى الحل التوافقي والواقعي والعملي وإدراج عنصر مراقبة حقوق الإنسان في ولاية المينورسو. وهكذا، يؤكد النص الجديد أولوية اقتراح الحكم الذاتي المغربي، وأوصاف الحل السياسي المتفق عليه، والإحصاء الضروري لساكنة تندوف، ونجاعة اجتماعات المائدة المستديرة لاستئناف عملية التفاوض

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

مقدمة

لقد اعتمد مجلس الأمن في 27 أكتوبر 2023 بأغلبية 13 صوتا مؤيدا وامتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي وموزامبيق) القرار 2703 بشأن قضية الصحراء المغربية، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى 31 أكتوبر 2024. وجرى هذا الاعتماد في سياق إقليمي اتسم باستمرار التوتر المتزايد في العلاقات بين المغرب والجزائر ومواصلة البوليزاريو انتهاكاتها لوقف إطلاق النار التي سجلها وشجبها الأمين العام ومجلس الأمن على النحو الواجب. وسجلت هذه الانتهاكات تصعيدا لم يسبق له مثيل، ليلة 29-28 أكتوبر، مما يهدد بجر المنطقة إلى حالة تهدد سلامة وأمن شعوبها. والواقع أنه عشية اعتماد المجلس للقرار الجديد، استهدفت البوليزاريو لأول مرة بالصواريخ مدينة السمارة مما تسبب في مقتل شخص وإصابة شخصين آخرين بجروح خطيرة

يأتي تبني هذا القرار الجديد في بيئة دولية منهمكة في الأحداث المأساوية في قطاع غزة، التي طغت في غضون أيام قليلة على المواجهة المستمرة في أوكرانيا بين الغرب وروسيا

وقد حدا هذا السياق المزدوج بالمجلس إلى تجديد القرار نفسه بسبب عدم إحراز أي تقدم في العملية السياسية، وتمسك المغرب بالحكم الذاتي كإطار فريد لا مفر منه للتفاوض لإغلاق الملف على المستوى الدولي، ورفض الجزائر والبوليزاريو لأي حل لا يفي بحق تقرير المصير

العملية السياسية، مأزق لا يزال قائماً

منذ استقالة السيد هورست كوهلر من منصب المبعوث الشخصي – الذي نجح في دجنبر 2018 ومارس 2019، في عقد المائدة المستديرة التي جمعت لأول مرة منذ سنة 2012 الأطراف الأربعة في هذا النزاع - تجد العملية السياسية نفسها في مأزق يستمر دون وجود أفق للانطلاق من جديد

ولقد برر المبعوث الشخصي السابق هورست كوهلر استخدام اجتماعات المائدة المستديرة بضرورة تشجيع الأطراف الأربعة على الانخراط في إحياء عملية التفاوض بعد ست سنوات من الانقطاع، دون المساس بادعاءات الجزائر والبوليزاريو بشأن صفتهما الحقيقية ومسؤوليتهما الفعلية في التسوية النهائية لهذا النزاع

غير أن الجزائر قد أخطرت منذ سنتين مجلس الأمن في 12 أكتوبر 2021 بـ "رفضها الرسمي الذي لا رجعة فيه لما يسمى صيغة المائدة المستديرة ذات النتائج العكسية"، متهمة المغرب" باستخدام هذا الشكل للحيلولة دون إنهاء الاستعمار في الصحراء" (تصريح السيد عمار بلاني، المبعوث الجزائري الخاص المعني بمسألة الصحراء الغربية وبلدان المغرب العربي). وتبعتها، كما هو منتظر، في 30 نونبر 2021، البوليزاريو التي تدعو، بدلاً من هذا الإطار المرن، إلى مفاوضات مباشرة وثنائية حصرية مع المغرب تحت رعاية الاتحاد الإفريقي

وعلى الرغم من الصيغة الرسمية والقاطعة لهذه التحديات وهذا الرفض، فإنها لم تجد لها صدى لا في تقرير الأمين العام المؤرخ في 2 أكتوبر (الوثيقة س /2023/729) ولا في القرار 2703 المؤرخ في 30 أكتوبر 2023. ومع ذلك، فإن رفض الجزائر والبوليزاريو المشاركة مرة أخرى في هذه الاجتماعات، أجبر المبعوث الشخصي الجديد ستافان دي ميستورا على محاولة إجراء محادثات منفصلة وعقد اجتماعات ثنائية في العواصم أو في نيويورك لتقديم تقريره إلى مجلس الأمن ومحاولة بث دينامية للانطلاق من جديد

وتطبيقاً للقرار 2654 (2022)، قام المبعوث الشخصي للأمين العام بعدة أشكال من التفاعل مع الأطراف لمحاولة استئناف عملية التفاوض، وحاول تعبئة أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية في نفس

الاتجاه. لكن المواقف التي أبلغتها الأطراف الأربعة إلى الأمين العام والمسجلة في تقريره إلى المجلس لا تبشر بالعودة إلى عملية التفاوض

تقرير الأمين العام، إقرار بالعجز

في تقريره لسنة 2023، أكد الأمين العام ضمنياً على قيمة وفائدة الموائد المستديرة "التي تلزم جميع الأطراف المعنية بالتعامل مع تيسير العملية من قبل مبعوثي الشخصي بروح من الانفتاح والامتناع عن وضع شروط مسبقة للعملية السياسية. ولتوجيه مسار العمل الحالي والمستقبلي، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للسوابق التي وضعها مبعوثي الشخصيين السابقين في إطار قرارات مجلس الأمن القائمة "(الفقرة 91)

كما شجب التوترات التي سببتها البوليزاريو على طول الجدار الدفاعي وكذلك «العقبات أمام حرية تنقل المينورسو» دون أن يصل إلى حد جعلها تتحمل المسؤولية عن الخرق الأحادي الجانب لوقف إطلاق النار وتدهور الوضع في المنطقة العازلة

وبخصوص التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب، كرر الأمين العام الإعراب عن «قلقه إزاء تدهورها» و «شجع البلدين على استئناف الحوار من أجل إصلاح علاقاتهما وتجديد الجهود من أجل التعاون الإقليمي، ولا سيما لتهيئة بيئة مواتية للسلام والأمن». وفي هذا الصدد، «لاحظ الأمين العام بارتياح التأكيدات المقدمة، لا سيما في الجزائر العاصمة والرباط، بعدم وجود نية للوصول إلى تصعيد عسكري» (الفقرة 93)

وقدم التقرير إحاطة عن الزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء، من 5 إلى 7 شتنبر، حيث زار السيد ستافان دي ميستورا العديد من مشاريع البنى التحتية، بما في ذلك موقع ميناء الداخلة الأطلسي قيد الإنشاء، وعقد اجتماعات مع ممثلي اللجان الجهوية لحقوق الإنسان العاملة في الداخلة والعيون والمسؤولين المنتخبين المحليين، الذين أعربوا عن دعمهم للاقتراح المغربي بالحكم الذاتي ودعمهم لجهود الأمم المتحدة لإنهاء معاناة أسرهم وأقاربهم في مخيمات تندوف بالجزائر. وقد أشار مجلس الأمن إلى هذه الانشغالات في قراره 2703.

وباختصار، إنه تقرير وقائعي ووصفي يتجنب تحميل المسؤولية عن خرق وقف إطلاق النار، ويرسم بصورة موحدة وضعية حقوق الإنسان للسكان الذين يعيشون على جانبي الجدار، مع الإلحاح على «الحاجة إلى مراقبة مستقلة ونزيهة وشاملة ومنتظمو لوضعية حقوق الإنسان من أجل ضمان حماية جميع سكان الصحراء». وفيما يتعلق بوضعية السكان بمخيمات تندوف، يواصل التقرير تهميش مسألة الإحصاء، مع تجنب توريط الجزائر لرفضها السماح للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بإحصاء الصحراويين الحقيقيين

إعداد القرار والتصويت عليه

في 20 أكتوبر 2023، قام وفد الولايات المتحدة، المسؤول عادة عن إعداد مشروع القرار بشأن قضية الصحراء، بتعميم مشروع أول وعقد جولة أولى من المفاوضات في 24 أكتوبر. واستعاد المشروع الجزء الأكبر من القرار 2654 (2022) بإضافة عناصر وقائعية وغير مثيرة للجدل لتحيين القرار. ومع ذلك، رغن أن أغلبية أعضاء المجلس أيدت المشروع بصيغته المعروضة، اعتبرت الموزامبيق وروسيا أن المشروع قدم تعديلات غير متوازنة وقدمت تعديلات إلى حامل القلم الأمريكي بصورة مشتركة أو منفصلة من أجل

- أن يتضمن مشروع القرار إشارة أوسع إلى مساهمات جميع المبعوثين الشخصيين السابقين، بدلا من تفريد السيد هورست كولر، مما يعطي الانطباع بأن القرار يحبذ صيغة المائدة المستديرة التي روج لها السيد كولر؛
- أن يميز بشكل أوضح المغرب وجبهة البوليزاريو عن البلدين المجاورين المعنيين، وهما الجزائر وموريتانيا؛
- أن يتضمن صيغة جديدة تشدد على ضرورة السماح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير من خلال تنظيم استفتاء؛
- أن يقتصر على وصف الحل السياسي بأنه حل متفاوض عليه ومقبول من الطرفين وعلى إزالة الإشارة إلى التوافق والواقعية والبراغماتية؛
- أن ينص على توفير عنصر لمراقبة حقوق الإنسان من أجل التتبع الدقيق لوضعية حقوق الإنسان في إقليم الصحراء.

وبعد جولتين من المفاوضات داخل «مجموعة الأصدقاء» ومع بقية أعضاء المجلس، قرر الوفد الأمريكي الذي كان يرغب في تجديد نص مشابه لنص 2022 وبدون إجراء أي تغييرات جوهرية، تجاهل مقترحات الوفدين ووضع المشروع الذي لم يتغير تحت إجراء الموافقة الصامتة في 25 أكتوبر بنية التصويت عليه في اليوم التالي. وعلى الرغم من خرق روسيا لإجراء الموافقة الصامتة، حافظ الوفد الأمريكي على قراره بالتصويت دون دمج أي من التعديلات المقدمة

القرار 2703: حلٌّ سياسي ذو معايير ثابتة

إذا ما استبعدنا الفقرتين 5 و12 من الديباجة، فإن القرار هو استنساخ أمين لقرار 2022. ويمكن تفسير هذا الاستعادة بعدم إحراز تقدم في جهود السيد دي ميستورا ولكن أيضا بانشغال المجلس والمجتمع الدولي بالأحداث في غزة

ويكشف فحص نص القرار الجديد أنه قدم تأكيدا واضحا لهوية الأطراف، بما في ذلك الجزائر، والغاية من الحل السياسي وإطاره والطريق الذي يتعين اتباعه لتحقيقه. إن الجزائر تواجه تحديا مباشرا وصريحا من مجلس الأمن، الذي يطلب منها مرة أخرى «زيادة المساهمة في العملية السياسية وإحراز تقدم نحو حل سياسي». ويشدد القرار نفسه على ضرورة أن يبدي الطرفان إرادة سياسية «للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ومستدام ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية، على أساس من التوافق»

وقد سلط القرار 2703 الضوء مرارا على هذه الإشارة. ويتعلق الأمر هنا بالخطوط العريضة لحل يرى مجلس الأمن أنه هو القمين بأن «يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو وإتاحة الفرص لجميع الشعوب في المنطقة».

وأخيرا، تحتفظ مبادرة الحكم الذاتي بأولويتها وأهميتها بوصفها الاقتراح الوحيد الذي يفي بالمعايير التي حددها المجلس للتوصل إلى حل سياسي توافقي

وفيما يتعلق بالموائد المستديرة، رحب المجلس بالزخم الذي ولده اجتماعي المائدتين المستديرتين في دجنبر 2018 ومارس 2019 وحقيقة أن الأطراف الأربعة قد انخرطت على نحو يتسم بالجدية والاحترام، في العملية السياسية للأمم المتحدة لإيجاد أرضية مشتركة. وأشار أيضا إلى المساهمات الهامة التي قدمها المبعوث الشخصي السابق في تنظيم عملية اجتماعات المائدة المستديرة، ورحب أيضا بعقد المبعوث الشخصي الحالي مشاورات مع المغرب، والجزائر وموريتانيا والبوليزاريو، ومع إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 27 إلى 31 مارس 2023.

كما أعرب عن "دعمه الكامل لستافان دي ميستورا، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ولجهوده من أجل النهوض بالعملية السياسية، بناء على التقدم الذي أحرزه المبعوث الشخصي السابق وتمشياً مع الجهود السابقة المبذولة في هذا الشأن." وبهذا التذكير، يود المجلس أن يؤكد من جديد القيمة التي يكتسيها هذا الأسلوب من التفاعل في خلق دينامية تفيد وساطته وتساعد الأطراف على إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين

وفي هذا القرار الجديد، يحتفظ المجلس بصيغة محتشمة بشأن مسألة حاسمة هي مسألة إحصاء «اللاجئين» في تندوف. وهذا المطلب التقليدي، الذي سيسمح الوفاء به، الكشف أخيرا عن الحجم والهوية الحقيقية لسكان المخيمات، لا زالت الجزائر تعرقله دون عقاب ودون أن يتعامل معه المجلس بطريقة إرادية ومنطقية. وبتناول هذه المسألة في الديباجة دون إضفاء طابع عملي عليها بإدراج فقرة في الآلية تعطيها أثرا ملموسا وتضغط على الجزائر، يديم المجلس الوضع الراهن غير المحتمل «للاجئين» وأسرهم

وبعد عرض القرار للتصويت في 30 أكتوبر، حصل على 13 صوتا مؤيدا، ودون اعتراض وامتناع عضوين عن التصويت، وهما روسيا وموزامبيق. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 2018، لم يعد يتخذ القرار المتعلق بالصحراء بالإجماع، لكنه لم يكن في أي وقت موضوع حق النقض من قبل أحد الأعضاء الدائمين أو أي تصويت سلبي من قبل عضو غير دائم. وعلى مدى السنوات الست الماضية، امتنع الاتحاد الروسي القرار بصورة منتظمة وامتنعت الصين مرتين. أما بالنسبة للأعضاء غير الدائمين، فقد امتنعت عن التصويت كل من بوليفيا مرة واحدة (2018) وإثيوبيا (مرتين في 2018) وجنوب إفريقيا (3 مرات في 2019-2020، وفي السنة الأولى تم اتخاذ قرارين)، وتونس (2021)، وكينيا (2022)

توضيحات التصويت على القرار:

فرنسا: التغيير ضمن الاستمرارية

تم فحص سلوك وموقف هذا البلد عن كثب وكان الرأي العام والمراقبون ينتظرون إشارة من باريس من شأنها أن تعزز بداية ذوبان الجليد في العلاقات بين المملكة وفرنسا، لا سيما بالنظر إلى التطورات الأخيرة في العلاقات الثنائية التي تجلت في اعتماد سفيري البلدين الذي طال انتظاره وزيارة وفد فرنسي رفيع المستوى في 3 أكتوبر 2023، يتألف من ملحقين عسكريين ودبلوماسيين فرنسيين، للعيون، المدينة الرئيسية للصحراء

وذَكَّرَ السفير الفرنسي "بدعم فرنسا التاريخي والواضح والمستمر لمخطط الحكم الذاتي المغربي. وهذا المخطط مطروح منذ سنة 2007. ولقد حان الوقت الآن للمضي قُدُماً. وضمن هذا المنظور، تشجع فرنسا جميع الأطراف على الالتزام بحل عملي وواقعي ومستدام وقائم على التوافق، وتؤيد جهود المبعوث الشخصي لاستئناف اجتماعات المائدة المستديرة "

والواقع أن فرنسا كانت من أوائل أعضاء المجلس الذين أيدوا مبادرة الحكم الذاتي عند عرضها، ومنذ ذلك الحين، تم تأكيد هذا الدعم كل سنة تقريبا. ويمثل النداء التي وجهته فرنسا للمضي قُدماً في هذه المبادرة نفسها خطوة هامة صغيرة في الاتجاه الصحيح شريطة أن يتبعها أثر. ويبدو أن التصريح الذي أدلى به سفير فرنسا لدى المغرب كريستوف لوكورتييه على أمواج راديو 2M في 13 نونبر 2023 يسير في نفس الاتجاه. وفي إشارة إلى مخطط الحكم الذاتي، قال الدبلوماسي الفرنسي "نحن ننخرط في دينامية المغرب؛ وسنرافق المغرب قدر الإمكان من خلال حوار مستمر أعيد إحياؤه حتى يمكن تقاسم هذا المخطط على الصعيد الدولي قدر الإمكان. إنه تأكيد جديد على أننا سنكون حليفا مخلصا ومبدعا وديناميا لما يضطلع به المغرب ويسعى إليه "

إن عمل فرنسا وموقفها في الأسابيع والأشهر المقبلة سيكشفان لنا ما إذا كانت هذه التصريحات سيليها بأثر سواء على مستوى الهيئات الأوروبية أو خلال السنة المقبلة أمام مجلس الأمن، الذي سيضم الجزائر ضمن أعضائه غير الدائمين

الولايات المتحدة، اعتراف على مرحلتين

أعربت الممثلة الدائم للولايات المتحدة عن أسفها لأن «المجلس لم يصوت بالإجماع على تجديد الولاية». موضحة أن "حلاً سياسياً ضروري للنهوض بمستقبل سلمي ومزدهر لساكنة الصحراء" وأن "الولايات المتحدة تواصل اعتبار مخطط الحكم الذاتي المغربي مخططا جادا، واقتراحا ذي مصداقية وواقعي، ويشكل مقاربة من شأنها أن تلبي هذه التطلعات "

إن هذه الصيغة للموقف الأمريكي في سياق مناقشات المجلس لا تتعارض مع الاعتراف الذي قدمته إدارة ترامب في سنة 2020 والذي أعاد المتحدث باسم وزارة الخارجية تأكيد محتواه بشكل لا لبس فيه في 19 يوليوز 2023. وبالفعل، فهذان الموقفان هما وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن واشنطن اعترفت على المستوى الداخلي بمغربية الصحراء والحكم الذاتي كإطار تفاوضي وحيد مع دعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي مقبول لجميع الأطراف. وهذا ليس «خطاباً مزدوجاً»، ولكنه اعتراف بأنه على الرغم من وزن ووقع الاعتراف الأمريكي، فإن البحث عن أي حل لهذا النزاع على الصعيد الدولي يتطلب توافقا في الآراء داخل المجلس الذي تبذل برعايته المساعي الحميدة للأمين العام منذ سنة 1990.

روسيا، امتناع مُقلق

بررت روسيا امتناعها عن التصويت على أساس ما يلي:

- حقيقة أنه "لم تؤخذ بعين الاعتبار أي من الملاحظات المبنية على المبادئ والمثبتة على النحو الواجب، بما في ذلك تلك المتعلقة بحل متفق عليه، والتي أعطيناها لحامل القلم منذ عدة سنوات." كما ذكر الوفد الروسي بأنه:
- "منذ سنة 2018، تم تعديل القرارات التي تمدد ولاية البعثة بطريقة تقوض، في رأينا، المقاربة المحايدة وغير المنحازة تجاه إشكالية الصحراء الغربية؛
- ظهرت صيغ غامضة تثير تساؤلات، فضلا عن صيغ تحدد الأطراف المعنية مباشرة بعملية التسوية المتعلقة بالصحراء الغربية؛
- إن الإشارات العديدة إلى شكل اجتماعات المائدة المستديرة، التي لم تعد ذات راهنية وتحد من أعمال الوساطة التي يقوم بها المبعوث الشخصي، لم يعد لها من مبرر. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد موقفنا الثابت بشأن عملية تسوية مسألة الصحراء الغربية؛
- ندعو إلى اتخاذ موقف متوازن ومحايد. ونؤيد جهود المبعوث الشخصي لتنظيم مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليزاريو.
- يجب أن تستند صيغة التسوية النهائية إلى حلول مقبولة للطرفين تيسر التوصل إلى تسوية سياسية عادلة للحالة المتعلقة بالصحراء الغربية تكون مناسبة لكل من المغاربة وجبهة البوليزاريو وتنص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره في إطار إجراءات تتفق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة؛
- إن موقفنا ليس سوى انعكاس للعمل غير الدقيق الذي قام به حامل القلم الذي حرر قرار اليوم. ومرة أخرى، يثير هذا الأمر شكوكا جدية بشأن حياد عمل القائمين بالصياغة المسؤولين عن بعض الملفات التي تتعلق ببلدان معينة في الوفاء بالتزاماتهم.

الإمارات العربية المتحدة: شهادة باسم دول الخليج

خلال حضوره للمرة الخيرة في المجلس مع اقتراب فترة نهاية ولاية بلاده، أكد ممثل الإمارات العربية المتحدة مجددا موقف بلده الذي يتلخص في النقاط التالية والذي يتجلى محتواه في موقف الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي

- من شأن شكل اجتماعات المائدة المستديرة، بمشاركة جميع الأطراف، أن يساعد على الخروج من المأزق السياسي؛
- مبادرة الحكم الذاتي التي قدمتها المملكة المغربية، والتي وصفتها قرارات مجلس الأمن منذ سنة 2007 بأنها جادة وذات مصداقية، هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي متفق عليه وعادل ومستدام وعملي؛
- الإشادة بالتعاون بين المملكة المغربية والمينورسو، فضلا عن التزامها بوقف إطلاق النار. ويجب أن تتعاون البوليزاريو تعاونا كاملا مع المينورسو، وأن ترفع جميع القيود التي قد تعرقل أنشطة البعثة، وأن تعيد تأكيد التزامها بوقف إطلاق النار؛
- تعيد الإمارات العربية المتحدة تأكيد دعمها الثابت لسيادة المملكة المغربية على الصحراء المغربية بأكملها وتصر على ضرورة عدم المساس بوحدة أراضيها.

الغابون: التغيير ضمن الاستمرارية

أعاد ممثل غابون تأكيد «دعم بلاده للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تقدم آفاقا ذات مصداقية ومطمئنة ليس فقط لإنهاء المأزق الحالي، ولكن أيضا لتحقيق حل سياسي عادل ومستدام ومقبول للطرفين». وشجع المملكة المغربية على مواصلة جهودها للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز تعاونها مع المينورسو، و «دعا جميع الأطراف الأخرى إلى أن تحذو حذوها لصالح الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة»

الموزمبيق: صوت سيدها

نظرا لموقف جنوب إفريقيا المهيمن في جنوب القارة الإفريقية وتأثيرها على البلدان المجاورة التي تواصل دعم نشاطها لصالح البوليزاريو، فإن بلدانا مثل الموزامبيق وزيمبابوي وناميبيا تتبع مسار بريتوريا وتخدم جدول أعمالها في المجلس عندما تحصل على مقعد في مجلس الأمن. ولذلك فمن المتوقع أن يعرب ممثل الموزامبيق عن موقف لا يساير تطور الملف. وهكذا، فقد حدد هدف مشاركة بلده في المجلس بشأن مسألة الصحراء في "مساعدة المينورسو للعودة إلى أهدافها الأساسية، أي تنظيم استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، على النحو المبين في القرار 690. (1991) (مما يعني ضمنا خطة التسوية التي دفنتها الأمم المتحدة نفسها) والذي «يستند إلى قرار الجمعية العامة 1514(1960).

وفي نظره، "إن القرار المعتمد لن يساعد الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ومستدام ومقبول للطرفين، على النحو المتوخى أصلا. بل على العكس من ذلك، فإنه ينذر بالتخلي التدريجي عن الولاية ولا يقوم سوى بتأجيل النظر في المسائل الأساسية التي يجب معالجتها "

موقف الصين: على شاكلة روسيا ولكن دون إسراف

فيما يتعلق بالموضوع، أكد ممثل الصين على «حل عادل ودائم، تقبله جميع الأطراف، نتيجة للمشاورات بين الطرفين على قدم المساواة». وفيما يتعلق بالشكل، أعرب عن رغبته في «أن تعكس المناقشات في المجلس بشأن القرارات المقبلة المتعلقة بولاية البعثة التطورات الأخيرة وأن يشجع حامل القلم (الولايات المتحدة) على إجراء مشاورات متعمقة داخل المجلس بغية التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقا»

ردود فعل الأطراف على القرار 2703

بينما رحب المغرب باعتماد القرار الجديد، امتنعت الجزائر، خلافا لممارستها المعتادة، عن أي تعليق رسمي في الوقت الذي اقتصرت فيه البوليزاريو على «الإعراب عن امتنانها لجميع البلدان التي تدعم حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير وعملية إنهاء الاستعمار»

وفي تصريح صدر في 30 أكتوبر، برر المغرب تأييده للقرار الجديد بما يلي:

1. الدعم الدولي المتزايد لما يَقرب من مائة بلد للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، وافتتاح أكثر من ثلاثين قنصلية عامة في العيون والداخلة

2. التحديد الواضح لأطراف العملية السياسية، التي يتعين عليها أن تضطلع بمسؤولياتها السياسية والقانونية والأخلاقية في البحث عن حل نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية

3. ذِكر الجزائر ست مرات، أي أكثر من المغرب، مما يؤكد أن الجزائر هي بالفعل الطرف الرئيسي في هذا النزاع المصطنع

4. يكرس القرار الجديد اجتماعات المائدة المستديرة بوصفها الإطار الوحيد للعملية السياسية، ولا سيما بمشاركة الجزائر، وهي جهة معنية مباشرة

5. تأكيد المجلس أن الحل السياسي النهائي لا يمكن إلا أن يكون «حلا سياسيا واقعيا وعمليا ومستداما وعلى أساس من التوافق». وتقترن هذه المعايير مرة أخرى بدعم مجلس الأمن للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي وصفت بأنها «جادة وذات مصداقية»

6. توجيه نداء جديد إلى «البوليزاريو» بشأن انتهاكاته والقيود المفروضة على حرية تنقل المينورسو؛

7. تجديد النداء إلى الجزائر كي تفي بالتزاماتها التقليدية المتعلقة بتسجيل سكان مخيمات تندوف.

أما الجزائر الرسمية، فقد التزمت الصمت المطلق واقتصرت صحافتها على الإبلاغ عن اعتماد القرار. وكانت اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي هي الوحيدة التي ردت على القرار، حيث أعربت عن "قناعتها بقدرة الاتحاد الإفريقي على المساهمة في إنهاء استعمار الصحراء الغربية، وفقا لأحكام القانون التأسيسي للهيئة القارية، مشددة على حق الشعب الصحراوي في المقاومة بكل الوسائل المشروعة لوضع حد لمعاناته "

كيف يمكن تفسير هذا الصمت بينما كانت الجزائر في السابق تُعرب إما عن ارتياحها أو عن انتقادها أو رفضها لجميع القرارات السابقة؟ يمكن العثور على الإجابة في حرص هذا البلد على تقديم نفسه بوجه جديد عشية بداية ولايته بالمجلس والتي ستبدأ في 1 يناير 2024. بالنسبة لبلد يطمح إلى «تمثيل صوت الدول العربية والإفريقية وضمان الدفاع عن المصالح الاستراتيجية المشتركة في مختلف القضايا التي تدخل ضمن صلاحيات مجلس الأمن» (بيان رئاسة الجمهورية المؤرخ 6 يونيو 2023)، من شأن انتقاد قرارٍ حملته ودعمته القوة الرئيسية للمجلس أن يعرض للخطر آفاق التعاون مع هذا البلد ويعرض للخطر فرص الجزائر في الاضطلاع بدور في القضايا العزيزة عليها، مثل مالي ومنطقة الساحل والقضية الفلسطينية خلال السنتين المقبلتين. ويمكن أن يكون ذلك جزءا من استراتيجية جزائرية ذات مرحلتين تتمثل في تهدئة اللعب مع المغرب على مستوى التواصل لإضفاء المصداقية على دور التنسيق الإفريقي في المجلس، حيث يمثل الموزامبيق وسيراليون، وفي مرحلة ثانية، محاولة المناورة عندما تناقش مسألة الصحراء عن طريق التحالف مع الموزامبيق وربما روسيا

ويجد هذا الموقف الحذر والتأخير تفسيره أيضا في الاضطراب الذي أصاب الرأي العام الجزائري في أعقاب الانتكاسة التي عانت منها الدبلوماسية الجزائرية في محاولتها الانضمام إلى مجموعة البريكس واضطرار سلطات هذا البلد إلى إعادة العلاقات مع إسبانيا دون طلب أو مقابل بخصوص ملف الصحراء

وفـي الأخيـر، فضلـت البوليزاريـو عـدم توجيـه انتقـادات صريحـة وصداميـة للقـرار واكتفـت "بالإعـراب عـن امتنانها لجميع البلدان التي تؤيد حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير وعملية إنهاء الاستعمار"؛ ونددت في الوقت نفسه "باستمرار صمت مجلس الأمن وبعض أعضائه إزاء العواقب الوخيمة لانتهاك القوات المغربية لوقف إطلاق النار في سنة 2020، الأمر الذي يعيق عملية السياسية للسلم وجهود المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء. لتحقيق السلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة"

إلى أي مدى يمكن أن يرج هذا القرار الرمال المتحركة لهذا النزاع؟ وما هي الاستنتاجات التي يمكن أن يستخلصها المغرب ومجلس الأمن من الهجوم غير المسبوق الذي وقع في 28 أكتوبر على السمارة وما هي قدرة الجزائر على الإزعاج للتأثير على مسار العملية السياسية المتعلقة بالصحراء؟ ثمة أمر واحد مؤكد هو أن الجزائر سوف تنكشف بشكل مباشر إذا لم تتصرف كعضو مسؤول في المجلس برفضها، على سبيل المثال، المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة، أو الانخراط بشكل أكبر في المفاوضات، أو الاستجابة لمطلب الإحصاء. وسيكون على المغرب أن يضع الجزائر أمام مسؤولياتها كعضو في المجلس يمثل مصالح إفريقيا، ولا سيما شمال إفريقيا، التي انتخبت على أساس نصابه.

وبمجرد انضمامها إلى المجلس، ستعمل الجزائر على ترسيخ قيادتها لعضوين إفريقيين آخرين تحت ستار التنسيق وإدراج أولويات الاتحاد الإفريقي واستراتيجياته في جدول أعمال المجلس. وستسعى إلى اللعب على حبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وعلى الأخص بين مجلسي الأمن في الهيئتين لإعادة إحياء دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في معالجة قضية الصحراء

وفي خلال ذلك، شرعت البوليزاريو قبل ثلاثة أيام من التصويت على القرار 2703 في عملية لم يسبق لها مثيل استهدفت مدينة السمارة وأعقبها إطلاق صواريخ من المنطقة العازلة قيل إنها استهدفت موقعا للبعثة بالقرب من مطار السمارة، دون وقوع إصابات. وحرصت البوليزاريو على ان تتزامن هذه العملية الثانية مع احتفال المغرب بالذكرى 48 للمسيرة الخضراء

وبغية تسليط الضوء على هذه الأفعال وتحديد طبيعتها وما يترتب عليها من مسؤولية، أعلن النائب العام للملك في محكمة الاستئناف في العيون في 29 أكتوبر بدء التحقيق الذي كُلفت به الشرطة القضائية المختصة. وفي اليوم نفسه، سافر وفد برئاسة المفتش العام للقوات المسلحة الملكية إلى موريتانيا لحضور الاجتماع الرابع للجنة العسكرية المغربية الموريتانية المشتركة، التي أكد بلاغها الختامي على ضرورة تعزيز التعاون العسكري المغربي الموريتاني وتبادل الخبرات والتجارب بين القوات المسلحة للبلدين بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة."

ومن المحتمل أن هذه الزيارة سمحت بجمع المعلومات والمؤشرات حول إطلاق صاروخ البوليزاريو. وكون هذه الزيارة قد أعقبها بعد أسبوعين وصول وفد جزائري إلى نواكشوط من أجل «تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين» يثير تساؤلات حول مصدر هذه الهجمات والخلافات المحتملة داخل الهرم العسكري الجزائري فيما يتعلق بحرية عمل البوليساريو في تنفيذها

وبمجرد الانتهاء من التحقيقات، ستعمل السلطات المغربية بكل تأكيد على استخلاص الاستنتاجات اللازمة وستبلغ الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي وأعضاء مجلس الأمن بها. لكن وزير الخارجية المغربي حرص مقدما بالفعل على التأكيد أمام البرلمان في 15 نونبر «أن هدف المغرب ليس التصعيد ولكن التصرف بحكمة وتصميم وهو من يحدد متى وكيف سيتم الرد على الهجمات الإرهابية ضد مدينة السمارة»

وقد أعلنت البوليزاريو مسؤوليتها عن هذه الأعمال من خلال ممثلها في نيويورك في 30 أكتوبر، وممثلها في بروكسل الذي ذكر في اليوم نفسه ما وصفه بـ «الأضرار الجانبية» وفي «البلاغ العسكري 901» الذي ذكر هجمات.... في قطاعات المحبس والسمارة والفرسية "

وقد ارتكبت البوليزاريو، باستهدافها المدنيين الأبرياء، عملا إرهابيا لا ينطوي على مسؤوليته فحسب، بل يشمل أيضا الدولة التي استخدمت أراضيها لإعداد وشنِّ هذا العمل الموجه ضد جزء من الأراضي المغربية وسكانها. ولقد أثبتت النداءات الموجهة إلى البوليزاريو للعودة إلى وقف إطلاق النار عدم فعاليتها حتى الآن. ولقد حان الوقت لكي يجبرها المجلس على القيام بذلك من خلال جعل ذلك شرطاً مسبقاً لأي استئناف للعملية

بغض النظر عن هذه الحوادث، وعلى الرغم من الثبات الذي يحافظ به المجلس على معايير الحل السياسي، بما في ذلك أولوية خطة الحكم الذاتي المغربية، فإن الأسئلة التي تطرح هي تلك المتعلقة بمعرفة إلى متى يظل الوضع الراهن على ما هو عليه -، إلى متى ستستمر الجزائر في خداع المجلس بتجنب مسؤولياتها وإلى متى سيستمر عدد اللاجئين، مفتاح هذه المشكلة برمتها وحلها، سيظل غير معروف؟

وفي الوقت الذي تزداد فيه مساندات مبادرة الحكم الذاتي ويتقوى بروزها، قد يكون من المفيد القيام بحملة للتعريف بمداها وصوابها بالنسبة لمجتمع إقليم/جهة الصحراء وبعدها الديمقراطي والإنساني المزدوج. وفي نفس الآن، مع انضمام الجزائر إلى المجلس، من شأن الإلحاح الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف على الإحصاء أن يساعد في تحييد حركية الجزائر خلال السنتين المقبلتين من ولايتها

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر «مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد «مركزا مغربيا للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزأ لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصوراته ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم.

كما يهدف المركز، من خلال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمدا في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تثمين الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص للتحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها.

و لبلوغ هذا الهدف ، يجند "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" عددا من الباحثين المرموقين يسهم في نشر أعمالهم. ويستثمر في شبكة من الشركاء ينتمون لمناطق مختلفة من العالم. كما ينظم المركز على مر السنة سلسلة من اللقاءات، مختلفة المستويات، أهمها: "المؤتمر الدولي للحوارات الأطلسية" و"المؤتمر الإفريقي السنوي للسالم والأمن.

و وعيا منه بدور الشباب في تقوية الدفاع بالحوار بين الأجيال، يعمل المركز على بناء وتكوين مجموعة من الشباب عبر برنامج "القادة الرواد للحوارات الأطلسية" الذي يفوق 300 عضوا . ويشكل هذا البرنامج فضاء للتعاون والتواصل بين أفراد جيل جديد من صناع القرار ينتمون الى المرافق الحكومية ومجال الأعمال والمجتمع المدني

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكاتب.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : جامعة محمد السادس متعددة التقنيات، سلا-الرباط، المغرب.
البريد الإلكتروني : contact@policycenter. ma
الهاتف : 04 04 54 37 5 212+الفاكس : 54 31 71 37 5 212+
الموقع الإلكتروني : www. policycenter. ma

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

لمتابعتنا على مواقع التواصل الاجتماعي: